

وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عماله الأطفال لعام 2020

الصحراء الغربية

حقق المغرب في عام 2020 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عماله الأطفال. وتطالب المملكة المغربية باقليم الصحراء الغربية وتدبر المنطقة التي تسيطر عليها بنفس الدستور والقوانين والهيكل المعمول بها في المغرب المعترف به دولياً، بما في ذلك القوانين التي تتناول عماله الأطفال. في عام 2020، قامت الحكومة بوضع برامج لريادة شبكات حماية الطفل وتقييم جدوى 10 مراكز إضافية لرفاهية الطفل. بالإضافة لذلك، قامت وزارة الشغل والإدماج المهني بإطلاق خارطة طريق جديدة لمكافحة عماله الأطفال لتحقق التالي: تحسين قانون العمل الداخلي رقم 19.12 وإتاحة المزايا الصادرة عن صندوق التكافل الاجتماعي الوطني للأطفال من العاملين في المنازل؛ وتحسين عمليات التفتيش على موقع العمل في 54 مركز مخصص في شتى أنحاء البلاد عن طريق توظيف كوادر متخصصة لتحسين الإشراف على عمليات التفتيش والوسائل المنهجية لعمليات التدخل؛ وتعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني؛ وزيادة التعاون الدولي في مجال عماله الأطفال.

وأصبح المغرب أيضاً دولة رائدة وفقاً للتحالف 8.7 في عام 2020، الذي يدعو إلى القضاء على عماله الأطفال بحلول عام 2025، والعمل القسري، والعبودية الحديثة، والإتجار بالبشر بحلول عام 2030. إلا أن الأطفال في الصحراء الغربية يتم إجبارهم على الانخراط في أسوأ أشكال عماله الأطفال، بما في ذلك العمل المنزلي القسري والاستغلال الجنسي التجاري. كما ينخرط الأطفال في عماله المشغولات اليدوية. ولا تقي القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل واستخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة بالمعايير الدولية. كما أن الأبحاث لم تتمكن من تحديد ما إذا كان قد تم فرض عقوبات على المخالفات ذات الصلة بأسوأ أشكال عماله الأطفال. وعلاوة على ذلك، فنطاق البرامج الحكومية التي تستهدف عماله الأطفال غير كافٍ للمعالجة الشاملة لمدى انتشار المشكلة.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عماله الأطفال

بناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عماله الأطفال في الصحراء الغربية.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عماله الأطفال		المجال	الإطار العمل القانوني
السنة (السنوات) المقترحة	الإجراء المقترح	البرامـج الـاجتمـاعـية	
2009 – 2020	ضمان أن جميع الأطفال تحت سن 15 أو من تقل أعمارهم عن ذلك هم تحت حماية القانون، بما في ذلك الأطفال الذين يعملون في المجالات الحرفية والمهن اليدوية التي تعمل دائمًا على استئجار عمال أو تقوم بإنتاج سلع للاستهلاك غير المحلي.	إطار العمل	القانوني
2019 – 2020	ضمان حظر القانون جنائيًّا لاستخدام وجلب وعرض الأطفال لأغراض الدعاية.		
2015 – 2020	تجريم استخدام وجلب وعرض الأطفال لتصنيع المخدرات والاتجار فيها.		
2019 – 2020	ضمان تجريم العمل القسري للأطفال الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة.		
2015 – 2020	إزالة العوائق التي تحول دون الحصول على التعليم، مثل عدم كفاية المرافق، والافتقار إلى مواصلات موثوقة وأمنة، والمعلمين غير المؤهلين، خصوصاً في المناطق الريفية.	البرامـج الـاجتمـاعـية	
2017 – 2019	توسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة نطاق مشكلة عماله الأطفال، بما في ذلك الأطفال من ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري.		

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عدالة الأطفال

السنة (السنوات) المقترحة	المجال	الإجراء المقترح
2013 – 2019		إجراء دراسة شاملة لأنشطة عمل الأطفال لإثراء السياسات والممارسات بهدف تحديد ما إذا كان الأطفال منخرطين في عدالة الأطفال، أو معرضين لخطر الانخراط فيها، وتحديد عدد الأطفال العاملين ومستوياتهم التعليمية.